

استطلاع للرأي العام

حول

حكومة المهندس علي أبو الراغب

(بعد مرور مائة يوم على تشكيل الحكومة)

تشرين الأول 2000

(النتائج الأولية)

مركز الدراسات الاستراتيجية

الجامعة الأردنية

المقدمة:

يسر مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية أن يقدم النتائج الرئيسية لاستطلاع الرأي حول حكومة المهندس علي ابو الراغب بعد مرور مائة يوم على تشكيلها (حيث تشكلت بتاريخ 2000/6/19) وقد نفذ المركز هذا الاستطلاع خلال الفترة من 2000/10/2-2000/10/7 على عينتين تم اختيارهما وفقاً للأسس والمعايير الإحصائية. وقام المركز بتنفيذ هذا الاستطلاع داخل المملكة الأردنية الهاشمية على عينة وطنية حجمها (1178) فرداً يمثلون السكان الذين تبلغ أعمارهم (19) سنة فأكثر موزعين على محافظات المملكة كافة، وعينة خاصة بقيادة الرأي حجمها (685) فرداً.

ويسر المركز بهذه المناسبة أن يتوجه بالشكر إلى جميع المؤسسات التي ساهمت بإنجاح هذا الاستطلاع ، وإلى جميع الأفراد المستجيبين في العينتين، الذين تم جمع البيانات منهم والشكر أيضاً إلى جميع الذين ساهموا في إنجاح هذا العمل في الجامعة الأردنية وخارجها. ويأمل المركز في أن تفيد المعلومات التي يوفرها هذا الاستطلاع جميع المهتمين بالقضايا التي تطرق لها، ويمكن للباحثين الراغبين في مزيد من التحليل المعمق استخدام البيانات التفصيلية المتوفرة لدى المركز.

أهداف الاستطلاع:

يأتي هذا الاستطلاع الذي نفذته مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية بعد مرور مائة يوم على استطلاعه الأول الذي تم تنفيذه في الفترة ما بين 24 - 2000/6/30، من اجل الوقوف على آراء المواطنين وردود فعلهم في الأردن تجاه أداء الحكومة، منذ تشكيلها بتاريخ 2000/6/19. وتبرز أهمية الاستطلاع الحالي في كونه يتابع السياق الذي بدأه المركز في استطلاعه الأول، فالنتائج لذلك مؤهلة لقياس اتجاهات الرأي العام إزاء قدرة رئيس الوزراء والفريق الوزاري على تحمل مسؤوليات المرحلة، ولملاحظة التطور في هذا الصدد عند المقارنة بين نتائج الاستطلاعين. كما تبين النتائج آراء المواطنين حول أداء الحكومة في مواجهة مختلف لقضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإدارية، المتعلقة بسياسة الأردن الخارجية، وبالمحافظة على الوحدة الوطنية، والالتزام بمبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، وتعميق الممارسة الديمقراطية، وجلب الاستثمارات الأجنبية، وإنجاز قانون انتخاب عصري، وتلافي الثغرات التنظيمية والإجرائية في الانتخابات القادمة، وقيام تعاون وثيق بين السلطتين التشريعية والتنظيمية، والمحافظة على استقلالية القضاء، وتحسين مستوى التعليم وتعزيز دور الجامعات، والعمل على خصخصة قطاع الصحافة، والعمل على تطوير مؤسسات إعلامية كفاءة، وتحرير الاقتصاد الوطني من القيود التي تعيق نموه، والدعوة إلى التعاون بين القطاعين العام والخاص، واعتماد مبدأ الكفاءة والنزاهة في اختيار ممثلي الحكومة في مجالس إدارة الشركات، والارتقاء بمستوى التصنيع الصناعي والزراعي، والمحافظة على مصادر المياه، والاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها، وتطوير

صناعة السياحة وتشجيعها، وعدم استخدام الأطفال واستغلالهم في سوق العمل، وتفعيل دور المرأة وتأكيد حقها في التعليم، وتوسيع مظلة الضمان الاجتماعي، ومعالجة الترهل الإداري، ومحاربة الفساد والمحسوبية، والالتزام بعملية السلام، وتحسين العلاقات الخارجية الأردنية العربية، ودعم الفلسطينيين.

تصميم العينة:

تستند العينة الوطنية في هذا الاستطلاع إلى العينة الرئيسية التي تم تصميمها في دائرة الإحصاءات العامة، وتتكون من مجموعة من المكررات، ويستند التصميم إلى الأسلوب الطبقي، العنقودي، متعدد المراحل، المعتمد على الإطار الذي وفره التعداد العام للسكان والمساكن الذي نفذته دائرة الإحصاءات العامة عام 1994.

وقد شملت العينة (1500) أسرة، وتم بطريقة عشوائية اختيار فرد واحد عمره (19) سنة فأكثر من كل أسرة، على أن يكون نصف عدد الأفراد من الذكور والنصف الآخر من الإناث لتستوفى بيانات الاستمارة منه (وذلك عند مستوى ثقة 95%، ونسبة خطأ مقدارها $\pm 5\%$). وقد روعي أن تكون العينة موزونة ذاتياً، بمعنى أن كل مفردة من مفردات المجتمع لها الاحتمال نفسه في الظهور في العينة. والجدول التالي يبين التوزيع النسبي لأفراد العينة والسكان كما هو في التعداد العام للمساكن والسكان لسنة 1994 حسب المحافظات، الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)

التوزيع النسبي لأفراد العينة وللسكان كما هو في التعداد العام لسنة 1994 حسب المحافظات

المحافظات	التوزيع النسبي لأفراد العينة	التوزيع النسبي للسكان 1994
العاصمة	40	36.8
البلقاء	6	6,6
الزرقاء	14	15.6
مادبا	2	2.7
اربد	18	19.0
المفرق	4	4,4
جرش	4	2.8
عجلون	2	2.4
الكرك	4	4.2
الطفيلة	2	1.6
معان	2	1.9
العقبة	2	1.8
المجموع = 100%	100	100

وفيما يتعلق بعينة قادة الرأي التي شملت (800) فرد (وذلك عند مستوى ثقة 95%، ونسبة خطأ مقدارها $\pm 5\%$)، فقد وزعت بشكل حصص على بعض الفعاليات والقطاعات الوظيفية والمهنية شملت كبار رجالات الدولة من أعيان، ونواب، وأمناء عامين، ووجهاء العشائر، ووزراء سابقين، كما شملت أيضاً قيادات حزبية، وقيادات نقابية (مهنية وعمالية) واتحادات طلبة، ورجال اعمال، وصحفيين، وأدباء وكتاب، وأساتذة جامعات، وطلبة الجامعات. وتم استيفاء البيانات من (685) فرداً، والجدول التالي يبين توزيع مفردات العينة حسب الفئة، الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)
توزيع أفراد عينة قادة الرأي حسب الفئة

الفئة	العدد
رجال الأعمال	71
قيادات الأحزاب السياسية	85
المهنيون	74
الكتاب، الصحفيون، الفنانون	94
قيادات نقابية (مهنية وعمالية) واتحادات طلبة	94
كبار رجال الدولة	79
أستاذة الجامعات	88
طلبة الجامعات	100
المجموع	685

وقد تم تنفيذ استطلاع العينة الوطنية ميدانياً بأسلوب المقابلة الشخصية الواجهية للفرد المستجيب الذي ظهر في العينة وجمع البيانات منه مباشرة، إذ بدأ العمل الميداني بتاريخ 2000/10/2 وانتهى بتاريخ 2000/10/7، وتم تنظيم عدد من الفرق الميدانية للعودة مرة أخرى للأفراد الذين وقع الاختيار العشوائي عليهم ولم يتواجدوا في المسكن أثناء الزيارة لأسباب متعددة منها: العودة إلى البيت من مكان العمل ليلًا، وغيرها، وتم تنفيذ هذه الزيارات خلال يوم 2000/10/7.

أما فيما يتعلق بعينة قادة الرأي، فقد تم جمع البيانات المتعلقة بمفرداتها عن طريق الهاتف في الفترة نفسها، وفي حالة تعذر الاتصال بالمستجيب بسبب عدم توافر هاتف يمكن من خلاله إجراء المقابلة، أو عدم إمكانية إجراء المقابلة مع المستجيب نتيجة لمرضه، أو سفره خارج البلاد، فقد كان يتم اختيار شخص آخر بديلاً عنه. ومن الجدير بالذكر أن اختيار البديل كان يتم بعد استنفاد الوسائل المتاحة كافة لإجراء المقابلة مع الشخص الأصلي في العينة.

وبلغ مجمل حالات الرفض في عينة قادة الرأي (115) حالات، موزعة كما هو مبين في الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)
عدد حالات الرفض في فئات عينة قادة الرأي

العدد	الفئة
29	رجال الأعمال
15	قيادات الأحزاب السياسية
26	المهنيون
6	الكتاب، الصحفيون، الفنانون
21	كبار رجال الدولة
12	أساتذة الجامعات
6	قيادات نقابية (مهنية وعمالية) واتحادات طلبة
-	طلبة الجامعات
115	المجموع

النتائج الرئيسية:

1- قدرة الحكومة على تحمل مسؤوليات المرحلة منذ بداية تشكيلها وحتى الآن.

العينة الوطنية:

أظهرت النتائج أن (22.1%) من مجموع أفراد العينة الوطنية يعتقدون بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة كبيرة على تحمل مسؤوليات المرحلة منذ بداية تشكيلها وحتى الآن.

أفاد (37.9%) من مجموع أفراد العينة الوطنية بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة متوسطة على تحمل مسؤوليات المرحلة.

أظهرت النتائج أن (7.6%) من مجموع أفراد العينة الوطنية أفادوا بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة قليلة على تحمل مسؤوليات المرحلة منذ بداية تشكيلها وحتى الآن.

بيّن حوالي (4.5%) من أفراد العينة الوطنية أن الحكومة غير قادرة على تحمل مسؤوليات المرحلة منذ بداية تشكيلها وحتى الآن.

عينة قادة الرأي،

أظهرت النتائج أن (30.2%) من قادة الرأي يرون أن الحكومة كانت قادرة إلى درجة كبيرة على تحمل مسؤوليات المرحلة.

(52.4%) من مجموع المستجيبين في عينة قادة الرأي أفادوا بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة متوسطة على تحمل مسؤوليات المرحلة.

أفاد (10.2%) من مجموع المستجيبين في عينة قادة الرأي بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة قليلة على تحمل مسؤوليات المرحلة.
 (3.9%) من مجموع المستجيبين في عينة قادة الرأي أفادوا بأن الحكومة غير قادرة على تحمل مسؤوليات المرحلة، (الجدول رقم 4).
 ويبين الجدول رقم (4) أيضاً مقارنة بين نتائج استطلاع "تشكيل الحكومة" الذي تم تنفيذه في الفترة ما بين 2000/6/ و نتائج الاستطلاع الحالي الذي تم تنفيذه في الفترة ما بين 2000/10/7-2 وذلك على العينتين (الوطنية وقادة الرأي).

جدول رقم (4)

التوزيع النسبي لآراء المستجيبين في العينتين في استطلاعي "حزيران 2000، وتشيرين الأول 2000"، حسب قدرة الحكومة على تحمل مسؤوليات المرحلة القادمة في استطلاع "حزيران 2000" وقدرتها على تحمل مسؤوليات المرحلة منذ بداية تشكيلها وحتى الآن " تشيرين الأول 2000".

عينة قادة الرأي		العينة الوطنية		الإجابة
تشيرين الأول 2000	حزيران 2000	تشيرين الأول 2000	حزيران 2000	
30.2	34.6	22.1	31.5	قادرة إلى درجة كبيرة
52.4	51.0	37.9	36.9	قادرة إلى درجة متوسطة
10.2	7.4	7.6	3.2	قادرة إلى درجة قليلة
3.9	4.3	4.5	4.3	لم تكن قادرة
2.2	2.8	25.0	20.7	لا أعرف
0.7	-	2.4	2.8	غير معني
0.3	-	0.3	0.6	رفض الإجابة
-	-	0.1	-	غير مبين
685	610	1178	1145	المجموع = 100%

*المجموع لا يأخذ بعين الاعتبار وزن كل فئة من فئات عينة قادة الرأي.

وأظهرت النتائج أن:

(23.8%) من مجموع المستجيبين الذكور يعتقدون بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة كبيرة على تحمل

مسؤوليات المرحلة. فيما تبين أن (20.4%) من الإناث يعتقدن بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة كبيرة على تحمل مسؤوليات المرحلة.

(38.8%) من مجموع المستجيبين الذكور يعتقدون بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة متوسطة على تحمل مسؤوليات المرحلة. فيما تبين أن (37.1%) من الإناث يعتقدن بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة متوسطة على تحمل مسؤوليات المرحلة.

(10.4%) من مجموع المستجيبين الذكور يعتقدون بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة قليلة على تحمل مسؤوليات المرحلة. فيما تبين أن (5.0%) من الإناث يعتقدن بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة قليلة على تحمل مسؤوليات المرحلة.

(6.1%) من مجموع المستجيبين الذكور يعتقدون بأن الحكومة غير قادرة على تحمل مسؤوليات المرحلة. فيما تبين أن (3.0%) من الإناث يعتقدن بأن الحكومة غير قادرة على تحمل مسؤوليات المرحلة، الجدول رقم (5).

جدول رقم (5)

التوزيع النسبي لآراء المستجيبين في العينة الوطنية" استطلاع تشرين الأول 2000" حسب الجنس، حول قدرة حكومة المهندس علي أبو الراغب على تحمل مسؤوليات المرحلة، منذ بداية تشكيلها وحتى الآن.

العينة الوطنية				
تشرين الأول 2000		حزيران 2000		درجة القدرة على تحمل مسؤوليات المرحلة
إناث	ذكور	إناث	ذكور	
20.4	23.8	27.5	35.5	قادرة إلى درجة كبيرة
37.1	38.8	38.1	35.6	قادرة إلى درجة متوسطة
5.0	10.4	1.9	4.5	قادرة إلى درجة قليلة
3.0	6.1	3.2	5.4	غير قادرة
31.8	17.9	26.1	15.4	لا أعرف
2,2	2.6	3.0	2.6	غير معنى
0.2	-	-	-	غير مبين
0.3	0.3	0.2	1.0	رفض الإجابة
603	575	567	578	المجموع = 100%

أظهرت النتائج أن:

(23.3%) من مجموع المستجيبين في إقليم الوسط يعتقدون بأن الحكومة قادرة إلى درجة كبيرة على تحمل مسؤوليات المرحلة، فيما أفاد (16.7%) من مجموع المستجيبين في إقليم الشمال و(28.7%) من مجموع المستجيبين في إقليم الجنوب أنهم يعتقدون بأن الحكومة قادرة إلى درجة كبيرة على تحمل مسؤوليات المرحلة.

(37.4%) من مجموع المستجيبين في إقليم الوسط يعتقدون بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة متوسطة على تحمل مسؤوليات المرحلة، فيما أفاد (37.8%) من المستجيبين في إقليم الشمال و(41.8%) من المستجيبين في إقليم الجنوب بأن الحكومة قادرة إلى درجة متوسطة على تحمل مسؤوليات المرحلة. (6.8%) من مجموع المستجيبين في إقليم الوسط أفادوا بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة قليلة على تحمل مسؤوليات المرحلة، فيما تبين أن (9,9%) و (6,6%) من المستجيبين في إقليمي الشمال والجنوب على التوالي أفادوا بأنها كانت ناجحة إلى درجة قليلة. (4.0%) من مجموع المستجيبين في إقليم الوسط يعتقدون بأن الحكومة لم تكن قادرة على تحمل مسؤوليات المرحلة، فيما تبين أن (6.5%) من المستجيبين في إقليم الشمال و(2.5%) من المستجيبين في إقليم الجنوب يعتقدون بأن الحكومة لم تكن قادرة على تحمل مسؤوليات المرحلة، الجدول رقم (6).

جدول رقم (6)

التوزيع النسبي لإجابات المستجيبين حسب الإقليم حول قدرة الحكومة على تحمل مسؤوليات المرحلة منذ بداية تشكيلها وحتى الآن (العينة الوطنية)

إقليم الجنوب		إقليم الشمال		إقليم الوسط		قدرة الحكومة على تحمل المسؤوليات
تشرين الأول 2000	حزيران 2000	تشرين الأول 2000	حزيران 2000	تشرين الأول 2000	حزيران 2000	
28.7	32.8	16.7	27.8	23.3	33.0	قادرة إلى درجة كبيرة
41.8	43.4	37.8	38.8	37.4	34.8	قادرة إلى درجة متوسطة
6,6	2.5	9,9	4,4	6.8	2.8	قادرة إلى درجة قليلة
2.5	4.1	6.5	5.7	4.0	3.7	لم تكن قادرة
17.2	16.4	26.3	19.9	25.8	21.8	لا اعرف
2.5	0.8	2.5	2.5	2.3	3,3	غير معني
0.8	-	0.3	0.9	0.3	0.6	رفض الإجابة
-	-	-	-	0.1	-	غير مبين
122	122	323	317	733	706	المجموع = 100%

وحول قدرة الحكومة على تحمل مسؤوليات المرحلة منذ بداية تشكيله وحتى الآن حسب فئات عينة قادة الرأي.

أظهرت النتائج أن:

- (66.2%) من رجال الأعمال اعتقدوا بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (28.2%) منهم بأنها كانت قادرة إلى درجة كبيرة على تحمل مسؤوليات المرحلة منذ بداية تشكيله وحتى الآن.
- (54.1%) من القيادات الحزبية اعتقدوا بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (24.7%) منهم بأنها كانت قادرة إلى درجة كبيرة على تحمل مسؤوليات المرحلة منذ بداية تشكيله وحتى الآن.
- (48.6%) من المهنيين اعتقدوا بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (25.7%) منهم بأنها كانت قادرة إلى درجة كبيرة على تحمل مسؤوليات المرحلة منذ بداية تشكيله وحتى الآن.
- (54.3%) من الكتاب والصحفيين والفنانين اعتقدوا بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (28.7%) منهم بأنها كانت قادرة إلى درجة كبيرة على تحمل مسؤوليات المرحلة منذ بداية تشكيله وحتى الآن.
- (50.0%) من القيادات النقابية اعتقدوا بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (35.1%) منهم بأنها كانت قادرة إلى درجة كبيرة على تحمل مسؤوليات المرحلة منذ بداية تشكيله وحتى الآن.
- (46.8%) من كبار رجال الدولة اعتقدوا بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (46.8%) منهم بأنها كانت قادرة إلى درجة كبيرة على تحمل مسؤوليات المرحلة منذ بداية تشكيله وحتى الآن.
- (54.5%) من أساتذة الجامعات اعتقدوا بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (27.3%) منهم بأنها كانت قادرة إلى درجة كبيرة على تحمل مسؤوليات المرحلة منذ بداية تشكيله وحتى الآن.
- (47.0%) من طلبة الجامعات اعتقدوا بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (26.0%) منهم بأنها كانت قادرة إلى درجة كبيرة على تحمل مسؤوليات المرحلة منذ بداية تشكيله وحتى الآن، الجدول رقم (7).

جدول رقم (7)

التوزيع النسبي لإجابات أفراد عينة قادة الرأي حول قدرة الحكومة على تحمل مسؤوليات المرحلة ، منذ بداية تشكيلها وحتى الآن، حسب الفئة

درجة القدرة على تحمل مسؤوليات المرحلة	رجال الأعمال	قيادات حزبية	المهنيون	الكتاب والصحفيون والفنانون	القيادات النقابية	كبار رجال الدولة	أساتذة الجامعات	طلبة الجامعات
قادرة إلى درجة كبيرة	28.2	24.7	25.7	28.7	35.1	46.8	27.3	26.0
قادرة إلى درجة متوسطة	66.2	54.1	48.6	54.3	50.0	46.8	54.5	47.0
قادرة إلى درجة قليلة	1.4	11.8	16.2	14.9	8.5	2.5	15.9	9.0
لم تكن قادرة	2.8	8.2	5.4	2.1	5.3	3.8	1,1	3.0
لا أعرف	1.4	-	2.7	-	1,1	-	1,1	10.0
غير معني	-	-	-	-	-	-	-	5.0
رفض الإجابة	-	1.2	1.4	-	-	-	-	-
غير مبين	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع = 100%	71	85	74	94	94	79	88	100

*المجموع لا يأخذ بعين الاعتبار وزن كل فئة من فئات عينة قادة الرأي.

ب- الآراء حول مدى نجاح رئيس الوزراء في القيام بمهام منصبه، منذ بداية تسلمه رئاسة الحكومة وحتى الآن.

العينة الوطنية:

أفاد (27.4%) من مجموع المستجيبين في العينة الوطنية إن رئيس الوزراء كان ناجحاً إلى درجة كبيرة في القيام بمهام منصبه.

بين (32.9%) من مجموع المستجيبين في العينة الوطنية إن رئيس الوزراء كان ناجحاً إلى درجة متوسطة في القيام بمهام منصبه.

أظهر (5.9%) من مجموع المستجيبين في العينة الوطنية بأن رئيس الوزراء كان ناجحاً إلى درجة قليلة في القيام بمهام منصبه.

أفاد (3.9%) من مجموع المستجيبين في العينة الوطنية بأن رئيس الوزراء لم يكن ناجحاً في القيام بمهام منصبه. عينة قادة الرأي:

أفاد (38.8%) من مجموع المستجيبين في عينة قادة الرأي، بأن رئيس الوزراء كان ناجحاً إلى درجة كبيرة في القيام بمهام منصبه.

أفاد (45.5%) من مجموع المستجيبين في عينة قادة الرأي، بأن رئيس الوزراء كان ناجحاً إلى درجة متوسطة في القيام بمهام منصبه.

أفاد (7.9%) من مجموع المستجيبين في عينة قادة الرأي، بأن رئيس الوزراء كان ناجحاً إلى درجة قليلة في القيام بمهام منصبه.

أفاد (4.2%) من مجموع المستجيبين في عينة قادة الرأي، بأن رئيس الوزراء لم يكن ناجحاً في القيام بمهام منصبه، الجدول رقم (8) .

جدول رقم (8)

التوزيع النسبي لآراء المستجيبين في العينتين في استطلاعي " حزيران 2000، وتشرين الأول 2000 " ، حول درجة نجاح رئيس الوزراء في القيام بمهام منصبه الجديد في استطلاع تشكيل الحكومة "حزيران 2000 " ودرجة نجاحه منذ تسلمه رئاسة الحكومة وحتى الآن " تشرين الأول 2000".

عينة قادة الرأي *		العينة الوطنية		الإجابة
تشرين الأول 2000	حزيران 2000	تشرين الأول 2000	حزيران 2000	
38.8	38.4	27.4	35.6	ناجحاً إلى درجة كبيرة
45.5	47.0	32.9	33.1	ناجحاً إلى درجة متوسطة
7.9	8.7	5.9	5.6	ناجحاً إلى درجة قليلة
4.2	2.8	3.9	2.9	لم يكن ناجحاً
2.9	2.8	25.7	19.4	لا أعرف
0.3	-	3.6	2.7	غير معني
0.3	0.3	0.3	0.6	رفض الإجابة
-	-	0.2	0.1	غير مبين
685	610	1178	1145	المجموع = 100%

*المجموع لا يأخذ بعين الاعتبار وزن كل فئة من فئات عينة قادة الرأي.

وأظهرت النتائج أن:

(28.9%) من مجموع المستجيبين الذكور يعتقدون بأن رئيس الوزراء كان ناجحاً إلى درجة كبيرة في القيام بمهام منصبه. فيما تبين أن (26.0%) من الإناث يعتقدن بأن رئيس الوزراء كان ناجحاً إلى درجة كبيرة في القيام بمهام منصبه.

(32.0%) من مجموع المستجيبين الذكور يعتقدون بأن رئيس الوزراء كان ناجحاً إلى درجة متوسطة في القيام بمهام منصبه. فيما تبين أن (33.8%) من الإناث يعتقدن بأن رئيس الوزراء كان ناجحاً إلى درجة متوسطة في القيام بمهام منصبه.

(7.5%) من مجموع المستجيبين الذكور يعتقدون بأن رئيس الوزراء كان ناجحاً إلى درجة قليلة في القيام بمهام منصبه. فيما تبين أن (4.5%) من الإناث يعتقدن بأن رئيس الوزراء كان ناجحاً إلى درجة قليلة في القيام بمهام منصبه.

(6.1%) من مجموع المستجيبين الذكور يعتقدون بأن رئيس الوزراء لم يكن ناجحاً في القيام بمهام منصبه. فيما تبين أن (1.8%) من الإناث يعتقدن بأن رئيس الوزراء لم يكن ناجحاً في القيام بمهام منصبه، الجدول رقم (9).

جدول رقم (9)

التوزيع النسبي لآراء المستجيبين في العينة الوطنية " استطلاع حزيران 2000 " حسب الجنس، وحول درجة نجاح رئيس الوزراء في القيام بمهام منصبه منذ تسلمه رئاسة الحكومة وحتى الآن.

الجنس		درجة النجاح		
تشريع الأول 2000		حزيران 2000		
إناث	ذكور	إناث	ذكور	
26.0	28.9	30.3	40.8	ناجحاً إلى درجة كبيرة
33.8	32.0	32.6	33.6	ناجحاً إلى درجة متوسطة
4.5	7.5	4.6	6.6	ناجحاً إلى درجة قليلة
1.8	6.1	2.6	3.1	لم يكن ناجحاً
29.9	21.4	26.1	12.8	لا اعرف
3.5	3.7	3.4	2.1	غير معني
0.2	0.5	0.2	1.0	رفض الإجابة
0.3	-	0.2	-	غير مبين
603	575	567	578	المجموع = 100%

أظهرت النتائج أن:

(28.5%) من مجموع المستجيبين في إقليم الوسط أفادوا بأن رئيس الوزراء كان ناجحاً إلى درجة كبيرة

في القيام بمهامه، فيما تبين أن (21.4%) من المستجيبين في إقليم الشمال أفادوا بأن رئيس الوزراء كان ناجحاً إلى درجة كبيرة، وأفاد (36.9%) من المستجيبين في إقليم الجنوب بأن رئيس الوزراء كان ناجحاً إلى درجة كبيرة في القيام بمهام منصبه.

(33.2%) من المستجيبين في إقليم الوسط يعتقدون بأن رئيس الوزراء كان ناجحاً إلى درجة متوسطة في القيام بمهامه، فيما تبين أن (32.2%) من المستجيبين في إقليم الشمال و (33.6%) من إقليم الجنوب يعتقدون بأن رئيس الوزراء كان ناجحاً إلى درجة متوسطة في القيام بمهام منصبه.

(5.7%) من المستجيبين في إقليم الوسط يعتقدون بأن رئيس الوزراء كان ناجحاً إلى درجة قليلة في القيام بمهام منصبه، فيما تبين أن (6.5%) من المستجيبين في إقليم الشمال و (5.7%) من المستجيبين في إقليم الجنوب أفادوا بأن رئيس الوزراء كان ناجحاً إلى درجة قليلة في القيام بمهام منصبه.

(3.4%) من مجموع المستجيبين في إقليم الوسط أفادوا بأن رئيس الوزراء لم يكن ناجحاً في قيامه بمهام منصبه، فيما أفاد (5.6%) من المستجيبين في إقليم الشمال، و (2.5%) من المستجيبين في إقليم الجنوب أفادوا بأن رئيس الوزراء لم يكن ناجحاً في القيام بمهام منصبه، الجدول رقم (10).

جدول رقم (10)

يبين التوزيع النسبي لإجابات المستجيبين حسب الإقليم وقدرة رئيس الوزراء في القيام بمهام منصبه منذ بداية تسلمه وحتى الآن في استطلاع (تشرين الأول 2000). (العينة الوطنية)

إقليم الجنوب		إقليم الشمال		إقليم الوسط		قدرة الحكومة على تحمل المسؤوليات
تشرين الأول 2000	حزيران 2000	تشرين الأول 2000	حزيران 2000	تشرين الأول 2000	حزيران 2000	
36.9	36.1	21.4	33.1	28.5	36.7	قادرة إلى درجة كبيرة
33.6	36.9	32.2	35.0	33.2	31.6	قادرة إلى درجة متوسطة
5.7	5.7	6.5	5.7	5.7	5,5	قادرة إلى درجة قليلة
2.5	0.8	5.6	4.1	3.4	2.7	لم تكن قادرة
18.0	19.7	29.7	18.9	25.2	19.5	لا اعرف
3,3	0.8	4.0	2,2	3.4	3,3	غير معني
-	-	0.6	0.9	0.3	0.6	رفض الإجابة
-	-	-	-	0.3	0.1	غير مبين
122	122	323	317	733	706	المجموع = 100%

وحول آراء المستجيبين في عينة قادة الرأي حول نجاح رئيس الوزراء في القيام بمهام منصبه منذ بداية بداية تسلمه رئاسة الحكومة وحتى الآن.

أظهرت النتائج أن:

- (52.1%) من رجال الأعمال اعتقدوا بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (40.8%) منهم بأنها كانت قادرة إلى درجة كبيرة على تحمل مسؤوليات المرحلة منذ بداية تشكيله وحتى الآن.
- (52.9%) من القيادات الحزبية اعتقدوا بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (31.8%) منهم بأنها كانت قادرة إلى درجة كبيرة على تحمل مسؤوليات المرحلة منذ بداية تشكيله وحتى الآن.
- (47.3%) من المهنيين اعتقدوا بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة كبيرة، فيما أفاد (32.4%) منهم بأنها كانت قادرة إلى درجة متوسطة على تحمل مسؤوليات المرحلة منذ بداية تشكيله وحتى الآن.
- (52.1%) من الكتاب والصحفيين والفنانين اعتقدوا بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (33.0%) منهم بأنها كانت قادرة إلى درجة كبيرة على تحمل مسؤوليات المرحلة منذ بداية تشكيله وحتى الآن.
- (47.9%) من القيادات النقابية اعتقدوا بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (39.4%) منهم بأنها كانت قادرة إلى درجة كبيرة على تحمل مسؤوليات المرحلة منذ بداية تشكيله وحتى الآن.
- (53.2%) من كبار رجال الدولة اعتقدوا بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة كبيرة، فيما أفاد (40.5%) منهم بأنها كانت قادرة إلى درجة متوسطة على تحمل مسؤوليات المرحلة منذ بداية تشكيله وحتى الآن.
- (46.6%) من أساتذة الجامعات اعتقدوا بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (39.8%) منهم بأنها كانت قادرة إلى درجة كبيرة على تحمل مسؤوليات المرحلة منذ بداية تشكيله وحتى الآن.
- (39.0%) من طلبة الجامعات اعتقدوا بأن الحكومة كانت قادرة إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (30.0%) منهم بأنها كانت قادرة إلى درجة كبيرة على تحمل مسؤوليات المرحلة منذ بداية تشكيله وحتى الآن، الجدول رقم (11).

جدول رقم (11)

التوزيع النسبي لإجابات أفراد عينة قادة الرأي حول درجة نجاح رئيس الوزراء في القيام بمهام منصبه، منذ بداية تسلمه رئاسة الحكومة وحتى الآن، حسب الفئة (استطلاع تشرين الأول 2000)

درجة القدرة على تحمل مسؤوليات المرحلة	رجال الأعمال	قيادات حزبية	المهنيون	الكتاب والصحفيون والفنانون	القيادات النقابية	كبار رجال الدولة	أساتذة الجامعات	طلبة الجامعات
قادرة إلى درجة كبيرة	40.8	31.8	47.3	33.0	39.4	53.2	39.8	30.0
قادرة إلى درجة متوسطة	52.1	52.9	32.4	52.1	47.9	40.5	46.6	39.0
قادرة إلى درجة قليلة	4.2	8.2	12.2	8.5	7.4	1.3	8.0	12.0
لن ينجح	-	7.1	6.8	5.3	4.3	2.5	3.4	4.0
لا أعرف	2.8	-	1.4	1.1	1.1	1.3	2.3	12.0
غير معني	-	-	-	-	-	-	-	2.0
رفض الإجابة	-	-	-	-	-	1.3	-	1.0
غير مبين	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع = 100%	71	85	74	94	94	79	88	100

*المجموع لا يأخذ بعين الاعتبار وزن كل فئة من فئات عينة قادة الرأي.

وفي سؤال مفتوح حول:

1. (لماذا تعتقد أن رئيس الوزراء كان ناجحاً إلى درجة كبيرة...؟)

أفاد (19.0%) من العينة الوطنية بأنه رجل ذو كفاءة عالية وعلم ومعرفة ومواطن صالح ورجل اقتصاد، وأفاد (10.3%) بأنه جيد ويحل مشاكل المواطنين ويعمل لصالحهم حسب القدرات. وأفاد (14.7%) من أفراد عينة قادة الرأي بأنه رجل جيد ولديه خبرة بصورة عامة واقتصادي، وأفاد (10.9%) بأنه قادر على القيام بمهامه وتحمل المسؤولية ونفذ ما طلب منه.

2. (لماذا تعتقد أن رئيس الوزراء كان ناجحاً إلى درجة متوسطة...؟)

أفاد (9.0%) من أفراد العينة الوطنية بأنه رجل ذو كفاءة عالية وعلم ومعرفة ومواطن صالح ورجل اقتصاد، وأفاد (9.0%) أفراد العينة الوطنية بأن الشعب يدعمه وهو محبوب من قبلهم. وأفاد (10.5%) من مجموع أفراد عينة قادة الرأي بأنه رجل اقتصاد ويركز على الأمور الاقتصادية.

ج - مدى نجاح التشكيل الوزاري في القيام بمهامه.

العينة الوطنية:

أفاد (17.8%) من مجموع المستجيبين في العينة الوطنية بأن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة كبيرة في القيام بمهامه.

بين (31.7%) من مجموع المستجيبين في العينة الوطنية بأن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة متوسطة في القيام بمهامه.

أظهر (7.3%) من مجموع المستجيبين في العينة الوطنية بأن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة قليلة في القيام بمهامه.

أفاد (5.4%) من مجموع المستجيبين في العينة الوطنية بأن التشكيل الوزاري لم يكن ناجحاً في القيام بمهامه.

عينة قادة الرأي: أفاد

(21.3%) من مجموع المستجيبين في عينة قادة الرأي أفادوا بأن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة كبيرة في القيام بمهامه.

(53.3%) من مجموع المستجيبين في عينة قادة الرأي أفادوا بأن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة متوسطة في القيام بمهامه.

(12.4%) من مجموع المستجيبين في عينة قادة الرأي أفادوا بأن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة قليلة في القيام بمهامه.

(6.7%) من مجموع المستجيبين في عينة قادة الرأي أفادوا بأن التشكيل الوزاري لم يكن ناجحاً في القيام بمهامه، الجدول رقم (12).

جدول رقم(12)

التوزيع النسبي للمستجيبين حسب آرائهم في درجة نجاح التشكيل الوزاري(حزيران 2000) ودرجة نجاح التشكيل الوزاري في القيام بمهامه(تشرين الأول 2000).

عينة قادة الرأي*		العينة الوطنية		الإجابة
تشرين الأول 2000	حزيران 2000	تشرين الأول 2000	حزيران 2000	درجة النجاح
21.3	27.7	17.8	27.9	ناجحاً إلى درجة كبيرة
53.3	50.0	31.7	26.0	ناجحاً إلى درجة متوسطة
12.4	12.5	7.3	4.8	ناجحاً إلى درجة قليلة
6.7	7.2	5.4	3.1	لم يكن ناجحاً
5,5	2.3	33.4	34.1	لا اعرف
0.3	-	3.7	3,3	غير معني
0.4	0.3	0.6	0.8	رفض الإجابة ، غير مبين
685	610	1178	1145	المجموع =100%

*المجموع لا يأخذ بعين الاعتبار وزن كل فئة من فئات عينة قادة الرأي.

وأظهرت النتائج أن:

(16.5%) من مجموع المستجيبين الذكور يعتقدون بأن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة كبيرة في القيام بمهامه. فيما تبين أن (19.1%) من الإناث يعتقدن بأن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة كبيرة في القيام بمهامه.

(33.0%) من مجموع المستجيبين الذكور يعتقدون بأن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة متوسطة في القيام بمهامه. فيما تبين أن (30.5%) من الإناث يعتقدن بأن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة متوسطة في القيام بمهامه.

(9.4%) من مجموع المستجيبين الذكور يعتقدون بأن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة قليلة في القيام بمهامه. فيما تبين أن (5.3%) من الإناث يعتقدن بأن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة قليلة في القيام بمهامه.

(7,7%) من مجموع المستجيبين الذكور يعتقدون بأن التشكيل الوزاري لم يكن ناجحاً في القيام بمهامه. فيما تبين أن (3,3%) من الإناث يعتقدن بأن التشكيل الوزاري لم يكن ناجحاً في القيام بمهامه، الجدول رقم (13).

جدول رقم (13)

التوزيع النسبي لآراء المستجيبين في العينة الوطنية (استطلاع تشرين الأول 2000) حسب الجنس،
حول درجة نجاح التشكيل الوزاري في القيام بمهامه.

الجنس				درجة النجاح
تشرين الأول 2000		حزيران 2000		
إناث	ذكور	إناث	ذكور	
19.1	16.5	22.8	32.9	ناجحاً إلى درجة كبيرة
30.5	33.0	26.3	25.8	ناجحاً إلى درجة متوسطة
5.3	9.4	3.2	6.4	ناجحاً إلى درجة قليلة
3,3	7,7	1.4	4.8	لم يكن ناجحاً
37.8	28.7	42.3	26.0	لا اعرف
3.5	4.0	3.5	3.1	غير معني
-	0.5	0.5	1.0	رفض الإجابة
0.5	0.2	-	-	غير مبين
603	575	567	578	المجموع = 100%

أظهرت النتائج أن:

(18.6%) من مجموع المستجيبين في إقليم الوسط يعتقدون بأن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة كبيرة في القيام بمهامه. فيما بين (15.8%) من المستجيبين في إقليم الشمال و (18.9%) من إقليم الجنوب بأن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة كبيرة في القيام بمهامه.

(33.3%) من المستجيبين في إقليم الوسط أفادوا بأن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة متوسطة في القيام بمهامه. فيما بين أن (30.3%) من المستجيبين في إقليم الشمال و (26.2%) من المستجيبين في إقليم الجنوب بأن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة متوسطة في القيام بمهامه.

(7.0%) من المستجيبين في إقليم الوسط و (8.7%) من المستجيبين في إقليم الشمال و (5.7%) من المستجيبين في إقليم الجنوب أفادوا بأن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة قليلة في القيام بمهامه.

(5.7%) من المستجيبين في إقليم الوسط و (4.0%) من المستجيبين في إقليم الشمال و (7.4%) من المستجيبين في إقليم الجنوب أفادوا بأن التشكيل الوزاري لم يكن ناجحاً في القيام بمهامه، الجدول رقم (14).

جدول رقم (14)

يبين التوزيع النسبي لإجابات المستجيبين حسب الإقليم وحول درجة نجاح التشكيل الوزاري في القيام بمهامه في استطلاع (تشرين الأول 2000)، (العينة الوطنية)

إقليم الجنوب		إقليم الشمال		إقليم الوسط		قدرة الحكومة على تحمل المسؤوليات
تشرين الأول 2000	حزيران 2000	تشرين الأول 2000	حزيران 2000	تشرين الأول 2000	حزيران 2000	
18.9	27.0	15.8	25.9	18.6	28.9	ناجحاً إلى درجة كبيرة
26.2	33.6	30.3	26.5	33.3	24.5	ناجحاً إلى درجة متوسطة
5.7	4.9	8.7	6.0	7.0	4.2	ناجحاً إلى درجة قليلة
7.4	4.1	4.0	3.5	5.7	2.8	لم يكن ناجحاً
37.7	29.5	36.2	33.8	31.4	35.0	لا اعرف
2.5	0.8	4.3	3.2	3.7	3.8	غير معني
0.8	-	0.6	1.3	-	0.7	رفض الإجابة
0.8	-	-	-	0.4	-	غير مبين
122	122	323	317	733	706	المجموع = 100%

وحول آراء المستجيبين في عينة قادة الرأي حول درجة نجاح التشكيل الوزاري في القيام بمهامه وحتى الآن.

أظهرت النتائج أن:

(57.7%) من رجال الأعمال اعتقدوا بأن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة متوسطة، فيما أفاد

(28.2%) منهم بأن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة كبيرة في القيام بمهامه منذ بداية تشكيله وحتى الآن.

(63.5%) من القيادات الحزبية اعتقدوا بأن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة متوسطة، فيما أفاد

(16.5%) منهم بأن التشكيل الوزاري لم يكن ناجحاً بالقيام بمهامه منذ بداية تشكيله وحتى الآن.

(64.9%) من المهنيين اعتقدوا بأن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (14.9%)

منهم بأنه كان ناجحاً إلى درجة كبيرة في القيام بمهامه منذ بداية تشكيله وحتى الآن.

- (53.2%) من الكتاب والصحفيين والفنانين اعتقدوا بأن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (20.2%) منهم بأنه كان ناجحاً إلى درجة كبيرة في القيام بمهامه منذ بداية تشكيله وحتى الآن.
- (46.8%) من القيادات النقابية اعتقدوا بأن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (31.9%) منهم بأنه كان ناجحاً إلى درجة كبيرة في القيام بمهامه منذ بداية تشكيله وحتى الآن.
- (45.6%) من كبار رجال الدولة اعتقدوا بأن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (31.6%) منهم بأنه كان ناجحاً إلى درجة كبيرة في القيام بمهامه منذ بداية تشكيله وحتى الآن.
- (54.5%) من أساتذة الجامعات اعتقدوا بأن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (19.3%) منهم بأنه كان ناجحاً إلى درجة قليلة في القيام بمهامه منذ بداية تشكيله وحتى الآن.
- (44.0%) من طلبة الجامعات اعتقدوا بأن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة متوسطة، فيما أفاد (17.0%) منهم بأنه كان ناجحاً إلى درجة قليلة، الجدول رقم (15)

جدول رقم (15)

التوزيع النسبي لإجابات أفراد عينة قادة الرأي حول درجة نجاح رئيس الوزراء في القيام بمهام منصبه، منذ بداية تسلمه رئاسة الحكومة وحتى الآن، حسب الفئة (استطلاع تشرين الأول 2000)

درجة القدرة على تحمل مسؤوليات المرحلة	رجال الأعمال	قيادات حزبية	المهنيون	الكتاب والصحفيون والفنانون	القيادات النقابية	كبار رجال الدولة	أساتذة الجامعات	طلبة الجامعات
قادرة إلى درجة كبيرة	28.2	11.8	14.9	20.2	31.9	31.6	17.0	16.0
قادرة إلى درجة متوسطة	57.7	63.5	64.9	53.2	46.8	45.6	54.5	44.0
قادرة إلى درجة قليلة	5.6	8.2	5.4	17.0	9.6	13.9	19.3	17.0
لن ينجح	2.8	16.5	6.8	7.4	5.3	3.8	3.4	7.0
لا أعرف	4.2	-	6.8	2.1	6.4	3.8	5.7	14.0
غير معني	-	-	-	-	-	-	-	2.0
رفض الإجابة	1.4	-	-	-	-	1.3	-	-
غير مبين	-	-	1.4	-	-	-	-	-
المجموع = 100%	71	85	74	94	94	79	88	100

وفي سؤال مفتوح حول:

1. (لماذا تعتقد أن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة كبيرة...؟)

أفاد (12.0%) من العينة الوطنية بأن الرجل المناسب وضع في المكان المناسب، وأفاد (8.7%) بأن التشكيل الوزاري ذو كفاءات علمية وخبرات وهم نخبة البلد.

وأفاد (11.7%) من أفراد عينة قادة الرأي الوزراء أشخاص أكفاء ولديهم خبرة وجيدون، وأفاد (7.0%) بأن الرجل المناسب وضع في المكان المناسب.

3. (لماذا تعتقد أن التشكيل الوزاري كان ناجحاً إلى درجة متوسطة...؟)

أفاد (14.3%) من أفراد العينة الوطنية بأن التشكيل الوزاري كان حسب المناطق، وأفاد (9.5%) بأن الرجل المناسب وضع في المكان المناسب.

أفاد (11.6%) من مجموع أفراد عينة قادة الرأي بأن بعض الوزراء لا يتوفر لديهم الخبرة والكفاءة، وأفاد (7.2%) بأن التشكيل الوزاري يوجد به عناصر شابة.

د- وحول بدء الحكومة العمل على القضايا التي وردت في كتاب التكليف سواء، أكانت اقتصادية، أم سياسية، أم اجتماعية، أم إدارية.

العينة الوطنية، أفاد :

(74.1%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على الحفاظ على الوحدة الوطنية، بينما أجاب (10.5%) بأن الحكومة لم تبدأ العمل على الحفاظ على الوحدة الوطنية.

(44.0%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على الالتزام بمبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، بينما أجاب (38.3%) من المستجيبين بأن الحكومة لم تبدأ العمل على الالتزام بمبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين.

(59.3%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على تعميق الممارسة الديمقراطية، بينما أفاد (21.1%) من المستجيبين بأن الحكومة لم تبدأ العمل على تعميق الممارسة الديمقراطية.

(60.8%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على جلب الاستثمارات الأجنبية، مقابل (13.8%) أفادوا بأن الحكومة لم تبدأ العمل على جلب الاستثمارات الأجنبية.

(44.3%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على إنجاز قانون انتخاب عصري، بينما أفاد (23.9%) بأن الحكومة لم تبدأ العمل على إنجاز قانون انتخاب عصري.

(43.8%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على تلافى الثغرات التنظيمية والإجرائية في الانتخابات القادمة، في حين أفاد حوالي (21.4%) بأن الحكومة لم تبدأ العمل على تلافى الثغرات التنظيمية والإجرائية في الانتخابات القادمة.

(58.3%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على قيام تعاون وثيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، مقابل (13.7%) من المستجيبين الذين أفادوا بأن الحكومة لم تبدأ العمل على قيام تعاون وثيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

(58.6%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على المحافظة على استقلالية القضاء، مقابل (14.1%) أفادوا بأن الحكومة لم تبدأ العمل على المحافظة على استقلالية القضاء.

(77.3%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على المحافظة على تحسين مستوى التعليم وتعزيز دور الجامعات، مقابل (10.4%) أفادوا بأن الحكومة لم تبدأ العمل على تحسين مستوى التعليم وتعزيز دور الجامعات.

(40.6%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على خصخصة قطاع الصحافة، مقابل (17.5%) أفادوا بأن الحكومة لم تبدأ العمل على خصخصة قطاع الصحافة.

(57.2%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على تطوير مؤسسات إعلامية كفؤة، مقابل (17.6%) أفادوا بأن الحكومة لم تبدأ العمل على تطوير مؤسسات إعلامية كفؤة.

(48.2%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على تحرير الاقتصاد الوطني من القيود التي تعيق نموه، مقابل (24.5%) أفادوا بأن الحكومة لم تبدأ العمل على تحرير الاقتصاد الوطني من القيود التي تعيق نموه.

(62.8%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على الدعوة إلى التعاون بين القطاعين العام والخاص، مقابل (12.4%) أفادوا بأن الحكومة لم تبدأ العمل على الدعوة إلى التعاون بين القطاعين العام والخاص.

(43.1%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على اعتماد مبدأ الكفاءة والنزاهة في

اختيار ممثلي الحكومة في مجالس إدارة الشركات، مقابل (27.9%) أفادوا بأن الحكومة لم تبدأ العمل على اعتماد مبدأ الكفاءة والنزاهة في اختيار ممثلي الحكومة في مجالس إدارة الشركات.

(61.5%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على الارتقاء بمستوى التصنيع الصناعي والزراعي، مقابل (17.8%) بأن الحكومة لم تبدأ العمل على الارتقاء بمستوى التصنيع الصناعي والزراعي.

(73.7%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على المحافظة على مصادر المياه،

مقابل (15.7%) أفادوا بأن الحكومة لم تبدأ العمل على المحافظة على مصادر المياه.

(77.4%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على الاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها، مقابل

(12.3%) أفادوا بأن الحكومة لم تبدأ العمل على الاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها.

(79.5%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على تطوير صناعة السياحة وتشجيعها،

مقابل (7.6%) أفادوا بأن الحكومة لم تبدأ العمل على تطوير صناعة السياحة وتشجيعها .

(59.1%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على عدم استخدام الأطفال واستغلالهم في سوق

العمل، مقابل (26.8%) أفادوا بأن الحكومة لم تبدأ العمل على عدم استخدام الأطفال واستغلالهم في سوق

العمل.

(82.3%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على تفعيل دور المرأة وتأكيد حقها في التعليم، في

حين أفاد حوالي (7.0%) بأن الحكومة لم تبدأ العمل على تفعيل دور المرأة وتأكيد حقها في التعليم.

(57.0%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على توسيع مظلة الضمان الاجتماعي، في حين

أفاد حوالي (21.9%) بأن الحكومة لم تبدأ العمل على توسيع مظلة الضمان الاجتماعي.

(42.5%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على معالجة الترهل الإداري، في حين أفاد

حوالي (33.8%) بأن الحكومة لم تبدأ العمل على معالجة الترهل الإداري.

(51.5%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على محاربة الفساد والمحسوبية، في حين أفاد

حوالي (34.0%) بأن الحكومة لم تبدأ العمل على محاربة الفساد والمحسوبية.

(74.4%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على الالتزام بعملية السلام، في حين أفاد

حوالي (11.0%) بأن الحكومة لم تبدأ العمل على الالتزام بعملية السلام.

(82.9%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على تحسين العلاقات الخارجية الأردنية العربية،

في حين أفاد حوالي (6.0%) بأن الحكومة لم تبدأ العمل على تحسين العلاقات الخارجية الأردنية العربية.

(83.5%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على دعم الفلسطينيين، في حين أفاد

حوالي (6.9%) بأن الحكومة لم تبدأ العمل على دعم الفلسطينيين.

أما فيما يتعلق بآراء المستجيبين في العينة الوطنية حول مدى نجاح الحكومة في نهاية المطاف على

التطوير في مختلف المجالات ومعالجة المشكلات القائمة.

فقد أفاد :

(72.4%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تتجح في نهاية المطاف على الحفاظ على الوحدة الوطنية،

بينما أجاب (8.6%) بأن الحكومة لن تتجح في الحفاظ على الوحدة الوطنية.

(50.1%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف في الالتزام بمبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، بينما أجاب (28.6%) من المستجيبين بأن الحكومة لن تنجح في الالتزام بمبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين.

(60.5%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على تعميق الممارسة الديمقراطية، بينما أفاد (16.6%) من المستجيبين بأن الحكومة لن تنجح في تعميق الممارسة الديمقراطية.

(62.0%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على جلب الاستثمارات الأجنبية، مقابل (11.4%) أفادوا بأن الحكومة لن تنجح على جلب الاستثمارات الأجنبية.

(49.2%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على إنجاز قانون انتخاب عصري، بينما أفاد (16.3%) بأن الحكومة لن تنجح على إنجاز قانون انتخاب عصري.

(48.0%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على تلافي الثغرات التنظيمية والإجرائية في الانتخابات القادمة، في حين أفاد حوالي (16.4%) بأن الحكومة لن تنجح على تلافي الثغرات التنظيمية والإجرائية في الانتخابات القادمة.

(61.4%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على قيام تعاون وثيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، مقابل (10.4%) من المستجيبين الذين أفادوا بأن الحكومة لن تنجح على قيام تعاون وثيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

(61.8%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على المحافظة على استقلالية القضاء، مقابل (10.9%) أفادوا بأن الحكومة لن تنجح على المحافظة على استقلالية القضاء.

(77.0%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على المحافظة على تحسين مستوى التعليم وتعزيز دور الجامعات، مقابل (7.3%) أفادوا بأن الحكومة لن تنجح على تحسين مستوى التعليم وتعزيز دور الجامعات.

(44.2%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على خصخصة قطاع الصحافة، مقابل (13.8%) أفادوا بأن الحكومة لن تنجح على خصخصة قطاع الصحافة.

(59.1%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على تطوير مؤسسات إعلامية كفؤة، مقابل (13.1%) أفادوا بأن الحكومة لن تنجح على تطوير مؤسسات إعلامية كفؤة.

(51.4%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على تحرير الاقتصاد الوطني من القيود التي تعيق نموه، مقابل (19.0%) أفادوا بأن الحكومة لن تنجح على تحرير الاقتصاد الوطني من القيود التي تعيق نموه.

(63.1%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على الدعوة إلى التعاون بين القطاعين العام والخاص، مقابل (10.4%) أفادوا بأن الحكومة لن تنجح على الدعوة إلى التعاون بين القطاعين العام والخاص.

(46.1%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على اعتماد مبدأ الكفاءة والنزاهة في اختيار ممثلي الحكومة في مجالس إدارة الشركات، مقابل (24.3%) أفادوا بأن الحكومة لن تنجح على اعتماد مبدأ الكفاءة والنزاهة في اختيار ممثلي الحكومة في مجالس إدارة الشركات.

(63.1%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على الارتقاء بمستوى التصنيع الصناعي والزراعي، مقابل (13.9%) بأن الحكومة لن تنجح على الارتقاء بمستوى التصنيع الصناعي والزراعي.

(74.2%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على المحافظة على مصادر المياه، مقابل (12.4%) أفادوا بأن الحكومة لن تنجح على المحافظة على مصادر المياه.

(76.7%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على الاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها، مقابل (9.7%) أفادوا بأن الحكومة لن تنجح على الاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها.

(77.2%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على تطوير صناعة السياحة وتشجيعها، مقابل (6.7%) أفادوا بأن الحكومة لن تنجح على تطوير صناعة السياحة وتشجيعها.

(60.0%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على عدم استخدام الأطفال واستغلالهم في سوق العمل، مقابل (21.2%) أفادوا بأن الحكومة لن تنجح على عدم استخدام الأطفال واستغلالهم في سوق العمل.

(81.8%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على تفعيل دور المرأة وتأكيد حقها في التعليم، في حين أفاد حوالي (5,9%) بأن الحكومة لن تنجح على تفعيل دور المرأة وتأكيد حقها في التعليم.

(59.1%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على توسيع مظلة الضمان الاجتماعي، في حين أفاد حوالي (17.9%) بأن الحكومة لن تنجح على توسيع مظلة الضمان الاجتماعي.

(44.6%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على معالجة الترهل الإداري، في حين أفاد حوالي (28.9%) بأن الحكومة لن تنجح على معالجة الترهل الإداري.

(50.4%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على محاربة الفساد والمحسوبية، في حين أفاد حوالي (31,7%) بأن الحكومة لن تنجح على محاربة الفساد والمحسوبية.

(71.6%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على الالتزام بعملية السلام، في حين أفاد حوالي (10.8%) بأن الحكومة لن تنجح على الالتزام بعملية السلام.

(80.9%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على تحسين العلاقات الخارجية الأردنية العربية، في حين أفاد حوالي (5,5%) بأن الحكومة لن تنجح على تحسين العلاقات الخارجية الأردنية العربية.

(82.5%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على دعم الفلسطينيين، في حين أفاد حوالي (5,5%) بأن الحكومة لن تنجح على دعم الفلسطينيين.

التوزيع النسبي لآراء المستجيبين في عينة قادة الرأي حول بدء الحكومة العمل على القضايا التي وردت في كتاب التكليف سواء كانت اقتصادية، أم سياسية، أم اجتماعية، أم إدارية.
عينة قادة الرأي، أفاد :

(83.2%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على الحفاظ على الوحدة الوطنية، بينما أجاب (13.3%) بأن الحكومة لم تبدأ العمل على الحفاظ على الوحدة الوطنية.

(44.2%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على الالتزام بمبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، بينما أجاب (48.2%) من المستجيبين بأن الحكومة لم تبدأ العمل على الالتزام بمبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين.

(62.2%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على تعميق الممارسة الديمقراطية، بينما أفاد (33.7%) من المستجيبين بأن الحكومة لم تبدأ العمل على تعميق الممارسة الديمقراطية.

(66.7%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على جلب الاستثمارات الأجنبية، مقابل (26.7%) أفادوا بأن الحكومة لم تبدأ العمل على جلب الاستثمارات الأجنبية.

(36.1%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على إنجاز قانون انتخاب عصري، بينما أفاد (51.1%) بأن الحكومة لم تبدأ العمل على إنجاز قانون انتخاب عصري.

(44.2%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على تلافى الثغرات التنظيمية والإجرائية في الانتخابات القادمة، في حين أفاد حوالي (38.2%) بأن الحكومة لم تبدأ العمل على تلافى الثغرات التنظيمية والإجرائية في الانتخابات القادمة.

(76.9%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على قيام تعاون وثيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، مقابل (15.5%) من المستجيبين الذين أفادوا بأن الحكومة لم تبدأ العمل على قيام تعاون وثيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

(71.8%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على المحافظة على استقلالية القضاء، مقابل (20.0%) أفادوا بأن الحكومة لم تبدأ العمل على المحافظة على استقلالية القضاء.

(62.6%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على المحافظة على تحسين مستوى التعليم وتعزيز دور الجامعات، مقابل (33.6%) أفادوا بأن الحكومة لم تبدأ العمل على تحسين مستوى التعليم وتعزيز دور الجامعات.

(51.1%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على خصخصة قطاع الصحافة، مقابل (32.1%) أفادوا بأن الحكومة لم تبدأ العمل على خصخصة قطاع الصحافة.

(42.5%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على تطوير مؤسسات إعلامية كفاءة، مقابل (50.9%) أفادوا بأن الحكومة لم تبدأ العمل على تطوير مؤسسات إعلامية كفاءة.

(50.7%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على تحرير الاقتصاد الوطني من القيود التي تعيق نموه، مقابل (42.6%) أفادوا بأن الحكومة لم تبدأ العمل على تحرير الاقتصاد الوطني من القيود التي تعيق نموه.

(79.9%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على الدعوة إلى التعاون بين القطاعين العام والخاص، مقابل (16.4%) أفادوا بأن الحكومة لم تبدأ العمل على الدعوة إلى التعاون بين القطاعين العام والخاص.

(35.9%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على اعتماد مبدأ الكفاءة والنزاهة في

اختيار ممثلي الحكومة في مجالس إدارة الشركات، مقابل (49.6%) أفادوا بأن الحكومة لم تبدأ العمل على اعتماد مبدأ الكفاءة والنزاهة في اختيار ممثلي الحكومة في مجالس إدارة الشركات.

(41.6%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على الارتقاء بمستوى التصنيع الصناعي والزراعي، مقابل (48.8%) بأن الحكومة لم تبدأ العمل على الارتقاء بمستوى التصنيع الصناعي والزراعي.

(71.4%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على المحافظة على مصادر المياه، مقابل (24.8%) أفادوا بأن الحكومة لم تبدأ العمل على المحافظة على مصادر المياه.

(73.3%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على الاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها، مقابل (22.9%) أفادوا بأن الحكومة لم تبدأ العمل على الاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها.

(85.7%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على تطوير صناعة السياحة وتشجيعها، مقابل (11.2%) أفادوا بأن الحكومة لم تبدأ العمل على تطوير صناعة السياحة وتشجيعها .

(46.1%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على عدم استخدام الأطفال واستغلالهم في سوق العمل، مقابل (46.0%) أفادوا بأن الحكومة لم تبدأ العمل على عدم استخدام الأطفال واستغلالهم في سوق العمل.

(81.0%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على تفعيل دور المرأة وتأكيد حقها في التعليم، في حين أفاد حوالي (15.8%) بأن الحكومة لم تبدأ العمل على تفعيل دور المرأة وتأكيد حقها في التعليم.

(50.1%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على توسيع مظلة الضمان الاجتماعي، في حين أفاد حوالي (39.1%) بأن الحكومة لم تبدأ العمل على توسيع مظلة الضمان الاجتماعي.

(40.9%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على معالجة الترهل الإداري، في حين أفاد حوالي (53.7%) بأن الحكومة لم تبدأ العمل على معالجة الترهل الإداري.

(42.0%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على محاربة الفساد والمحسوبية، في حين أفاد حوالي (53.6%) بأن الحكومة لم تبدأ العمل على محاربة الفساد والمحسوبية.

(85.8%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على الالتزام بعملية السلام، في حين أفاد حوالي (9.8%) بأن الحكومة لم تبدأ العمل على الالتزام بعملية السلام.

(93.1%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على تحسين العلاقات الخارجية الأردنية العربية، في حين أفاد حوالي (5.3%) بأن الحكومة لم تبدأ العمل على تحسين العلاقات الخارجية الأردنية العربية.

(92.0%) من المستجيبين بأن الحكومة قد بدأت العمل على دعم الفلسطينيين، في حين أفاد حوالي (6.1%) بأن الحكومة لم تبدأ العمل على دعم الفلسطينيين.

أما فيما يتعلق بآراء المستجيبين في عينة قادة الرأي حول مدى نجاح الحكومة في نهاية المطاف على التطوير في مختلف المجالات ومعالجة المشكلات القائمة.
فقد أفاد :

(74.6%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على الحفاظ على الوحدة الوطنية، بينما أجاب (16.6%) بأن الحكومة لن تنجح في الحفاظ على الوحدة الوطنية.

(44.7%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف في الالتزام بمبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، بينما أجاب (40.9%) من المستجيبين بأن الحكومة لن تنجح في الالتزام بمبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين.

(56.9%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على تعميق الممارسة الديمقراطية، بينما أفاد (33.3%) من المستجيبين بأن الحكومة لن تنجح في تعميق الممارسة الديمقراطية.

(58.1%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على جلب الاستثمارات الأجنبية، مقابل (27.9%) أفادوا بأن الحكومة لن تنجح على جلب الاستثمارات الأجنبية.

(35.3%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على إنجاز قانون انتخاب عصري، بينما أفاد (45.3%) بأن الحكومة لن تنجح على إنجاز قانون انتخاب عصري.

(45.4%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على تلافي الثغرات التنظيمية والإجرائية في الانتخابات القادمة، في حين أفاد حوالي (32.8%) بأن الحكومة لن تنجح على تلافي الثغرات التنظيمية والإجرائية في الانتخابات القادمة.

(69.6%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على قيام تعاون وثيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، مقابل (19.0%) من المستجيبين الذين أفادوا بأن الحكومة لن تنجح على قيام تعاون وثيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

(67.0%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على المحافظة على استقلالية القضاء، مقابل (21.5%) أفادوا بأن الحكومة لن تنجح على المحافظة على استقلالية القضاء.

(63.5%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على المحافظة على تحسين مستوى التعليم وتعزيز دور الجامعات، مقابل (29.9%) أفادوا بأن الحكومة لن تنجح على تحسين مستوى التعليم وتعزيز دور الجامعات.

(50.2%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على خصخصة قطاع الصحافة، مقابل (30.9%) أفادوا بأن الحكومة لن تنجح على خصخصة قطاع الصحافة.

(45.4%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على تطوير مؤسسات إعلامية كفاءة، مقابل (43.5%) أفادوا بأن الحكومة لن تنجح على تطوير مؤسسات إعلامية كفاءة.

(47.3%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على تحرير الاقتصاد الوطني من القيود التي تعيق نموه، مقابل (42.0%) أفادوا بأن الحكومة لن تنجح على تحرير الاقتصاد الوطني من القيود التي تعيق نموه.

(68.6%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على الدعوة إلى التعاون بين القطاعين العام والخاص، مقابل (23.4%) أفادوا بأن الحكومة لن تنجح على الدعوة إلى التعاون بين القطاعين العام والخاص.

(37.4%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على اعتماد مبدأ الكفاءة والنزاهة في اختيار ممثلي الحكومة في مجالس إدارة الشركات، مقابل (47.0%) أفادوا بأن الحكومة لن تنجح على اعتماد مبدأ الكفاءة والنزاهة في اختيار ممثلي الحكومة في مجالس إدارة الشركات.

(42.8%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على الارتقاء بمستوى التصنيع الصناعي والزراعي، مقابل (44.5%) بأن الحكومة لن تنجح على الارتقاء بمستوى التصنيع الصناعي والزراعي.

(66.1%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على المحافظة على مصادر المياه، مقابل (25.8%) أفادوا بأن الحكومة لن تنجح على المحافظة على مصادر المياه.

(67.2%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على الاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها، مقابل (24.1%) أفادوا بأن الحكومة لن تنجح على الاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها.

(79.9%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على تطوير صناعة السياحة وتشجيعها، مقابل (14.9%) أفادوا بأن الحكومة لن تنجح على تطوير صناعة السياحة وتشجيعها .

(44.1%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على عدم استخدام الأطفال واستغلالهم في سوق العمل، مقابل (46.4%) أفادوا بأن الحكومة لن تنجح على عدم استخدام الأطفال واستغلالهم في سوق العمل.

(79.6%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على تفعيل دور المرأة وتأكيد حقها في التعليم، في حين أفاد حوالي (15.0%) بأن الحكومة لن تنجح على تفعيل دور المرأة وتأكيد حقها في التعليم.

(51.5%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على توسيع مظلة الضمان الاجتماعي، في حين أفاد حوالي (33.7%) بأن الحكومة لن تنجح على توسيع مظلة الضمان الاجتماعي.

(31.8%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على معالجة الترهل الإداري، في حين أفاد حوالي (58.2%) بأن الحكومة لن تنجح على معالجة الترهل الإداري.

(32.1%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على محاربة الفساد والمحسوبية، في حين أفاد حوالي (59.4%) بأن الحكومة لن تنجح على محاربة الفساد والمحسوبية.

(65.1%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على الالتزام بعملية السلام، في حين أفاد حوالي (25.4%) بأن الحكومة لن تنجح على الالتزام بعملية السلام.

(89.3%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على تحسين العلاقات الخارجية الأردنية العربية، في حين أفاد حوالي (7.6%) بأن الحكومة لن تنجح على تحسين العلاقات الخارجية الأردنية العربية.

(87.6%) من المستجيبين بأن الحكومة سوف تنجح في نهاية المطاف على دعم الفلسطينيين، في حين أفاد حوالي (8.9%) بأن الحكومة لن تنجح على دعم الفلسطينيين، الجدول رقم (16).

وفي سؤال مفتوح حول أهم ثلاث قضايا أو مشكلات يعتقد المستجيب أن على الحكومة البدء بمعالجتها فوراً، أفاد:

(49.8%) من أفراد العينة الوطنية أفادوا أن على الحكومة البدء بمعالجة مشكلة البطالة، وأفاد (42.8%) من العينة أن على الحكومة البدء بمحاربة الفساد والمحسوبية، وأفاد (24.1%) من العينة أن على الحكومة المحافظة على مصادر المياه.

وأفاد (38.6%) من أفراد عينة قادة الرأي أن على الحكومة البدء بمحاربة الفساد والمحسوبية، وأفاد (32.9%) من العينة أن على الحكومة البدء بتحرير الاقتصاد الوطني من القيود التي تعيق نموه، وأفاد (27.5%) من العينة أن على الحكومة البدء بمعالجة الترهل الإداري.